



الإطار القانوني لتأثير التحقيق الموازي

حسين محمود أحمد العبيدي

أ.م.د. كنعان محمد محمود

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية

The Legal Framework for the Impact of Parallel Investigations

Hussein Mahmoud Ahmed Al-Obaidi

Assistant Professor Dr. Kanaan Mohammed Mahmoud

University of Kirkuk / College of Law and Political Science

**المستخلص:** التحقيق الموازي يشير إلى الحالة التي تجري فيها سلطات متعددة، سواء كانت وطنية أو دولية، تحقيقات مستقلة لكنها متزامنة أو مترابطة بشأن وقائع أو أفعال ذات طبيعة واحدة أو متشابهة، وغالباً ما يكون ذلك في سياق الجرائم العابرة للحدود كالإرهاب أو الجرائم المالية أو الجرائم السيبرانية. هذا النوع من التحقيقات يُثير تحديات قانونية وتنظيمية معقدة، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الاختصاص، وحماية حقوق الأفراد، وضمان عدم التكرار أو التضارب في النتائج. والتحقيق الموازي قد يتم بين سلطات إنفاذ القانون داخل الدولة نفسها، كأن تباشر الشرطة المدنية تحقيقاً متزامناً مع النيابة العامة أو جهة رقابية مستقلة. كما يمكن أن يحدث على المستوى الدولي، حيث تجري دول مختلفة تحقيقات بشأن نفس القضية بسبب وجود روابط جغرافية أو موضوعية، كأن تكون الجريمة قد ارتُكبت في أكثر من دولة، أو أن يكون المتهمون أو الضحايا من جنسيات متعددة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التعاون بين أجهزة التحقيق الأوروبية أو بين الولايات المتحدة ودول أخرى في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب. **الكلمات المفتاحية:** التحقيق الموازي - التحقيق - القانون الإداري.

**Abstract :** Parallel investigation refers to a situation in which multiple authorities, whether national or international, conduct independent but

simultaneous or related investigations into facts or actions of the same or similar nature, often in the context of cross-border crimes such as terrorism, financial crimes, or cybercrime. This type of investigation raises complex legal and regulatory challenges, particularly regarding defining jurisdiction, protecting individual rights, and ensuring the absence of duplication or conflicting results. Parallel investigations may occur between law enforcement authorities within the same country, such as when the civil police conduct a simultaneous investigation with the public prosecution or an independent oversight body. It can also occur at the international level, where different countries conduct investigations into the same case due to geographical or thematic links, such as if the crime was committed in more than one country, or if the accused or victims are of multiple nationalities. A prominent example of this is cooperation between European investigative agencies or between the United States and other countries on money laundering and terrorist financing cases.

**Keywords:** Parallel investigation – investigation – administrative law..

**المقدمة:** شهدت العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في أساليب التحقيقات الجنائية، حيث لم يعد التحقيق مقتصرًا على الأجهزة الرسمية فقط، بل ظهرت أنماط جديدة من التحقيقات التي تجرى بالتوازي مع التحقيقات القضائية التقليدية، فيما يُعرف بـ"التحقيق الموازي"، ويشير هذا المصطلح إلى أي تحقيق يُجرى من جهات غير قضائية، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، بالتوازي مع تحقيقات السلطات المختصة، وذلك بهدف جمع الأدلة، أو دعم الادعاء، أو كشف الحقيقة من زوايا أخرى قد لا يغطيها التحقيق الرسمي.

ورغم الفوائد العديدة لتحقيق الموازي إلا أنه يثير العديد من التحديات القانونية والأخلاقية. فمن ناحية، قد يعرقل سير العدالة إذا تم نشر معلومات تؤثر على نزاهة التحقيق الرسمي أو تؤدي إلى تشويه سمعة الأبرياء قبل صدور أحكام قضائية. ومن ناحية أخرى، قد يتعرض القائمون على هذه التحقيقات للملاحقة القانونية أو الضغوط السياسية، خاصة في الدول التي تفرض قيودًا على حرية الصحافة والتعبير.

كما يطرح التحقيق الموازي كذلك إشكاليات تتعلق بتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة، حيث قد يؤدي غياب التنسيق إلى تضارب المعلومات أو إلى استغلال بعض الجهات لهذا النوع من التحقيق لتحقيق مصالح خاصة، كما أن هناك تساؤلات حول مدى قبول نتائج التحقيقات الموازية كأدلة قانونية أمام المحاكم، حيث تختلف التشريعات من دولة لأخرى بشأن الاعتراف بمثل هذه الأدلة. حيث أصبح لقيود التحقيق الموازي أثر على سير ومباشرة الدعوى بموجب قرار قيد التحقيق الإداري المسبق، على مباشرة الدعوى الجزائية وأثره على سلطة قاضي التحقيق المختص ومنعه من اتخاذ الإجراءات الجزائية مالم يتول مرجع الموظف والمكلف بخدمة عامة إجراء التحقيق الإداري معه وربط الأدلة التي تدعم وجود المخالفة، بعده ضمانته للموظف والمكلف بخدمة عامة لأداء نشاطه الإداري.

**أولاً- أهمية الدراسة :** يعتمد التحقيق الموازي على استخدام تقنيات متطورة ومهارات عالية للتحقيق في الجرائم وجمع الأدلة، ويفضل هذه التقنيات يمكن للتحقيق الموازي أن يكون أداة قوية في مكافحة الفساد خاصة والجرائم المالية عامة، تأتي أهمية دراسة التحقيق الموازي من خلال ما يتصف به التحقيق الموازي من حداثة وحاجته إلى الضوابط القانونية والعملية التي تعزز التجربة العملية، كما يسهم التحقيق الموازي في تعزيز مكافحة الفساد وضمان تطبيق القانون بشكل فعال، مما يسهم في بناء دولة قانونية قوية ومستقرة.

**ثانياً\_ أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان دور التحقيق الموازي في كشف الجرائم ومكافحة الفساد في العراق.
2. دراسة التشريعات العراقية المتعلقة بالتحقيق الموازي ومدى استجابتها لمتطلبات الشفافية والعدالة.

### ثالثاً\_ إشكالية الدراسة:

تتطلب عملية التحقيق الموازي تدريباً متخصصاً وتجهيزاً فنياً متطوراً، بالإضافة إلى إطار قانوني واضح يدعم استخدام هذه الأداة بشكل فعال، ولذلك يجب أن نولي اهتماماً كبيراً لتطوير قدرات السلطات والأجهزة المعنية بالتحقيق الموازي وضمان توفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك، وهنا تثار إشكاليات الدراسة المتعلقة بالتساؤلات حول مدى كفاية التنظيم القانوني الحالي للوصول إلى نتائج واقعية للتحقيق الموازي؟ وما هي أهم الأدوات الفاعلة في عملية التحقيق الموازي؟ وما هي العقبات والتحديات التي تواجه التحقيق الموازي؟

رابعاً\_ فرضيات الدراسة : تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى اختبار مدى تأثير التحقيق الموازي على النظام القضائي في العراق، ودوره في تعزيز الشفافية والعدالة، ومن بين هذه الفرضيات:

1. تفترض الدراسة أن التحقيقات الموازية قد تؤدي إلى تسريب معلومات حساسة أو التأثير على شهود القضايا، مما قد يؤثر على نزاهة المحاكمات ويؤدي إلى تضليل الرأي العام أو التأثير على مجريات القضايا المنظورة أمام القضاء.
2. تفترض الدراسة أن وجود آليات قانونية تسمح بالتنسيق بين التحقيقات الموازية والتحقيقات القضائية الرسمية يمكن أن يعزز من كفاءة العدالة، ويؤدي إلى الاستفادة من المعلومات التي يتم الكشف عنها دون المساس بحقوق الأفراد أو نزاهة القضاء.

خامساً\_ منهج الدراسة : لغرض الإلمام بموضوع الرسالة ومراعاة أصول منهجية البحث القانوني، سنقوم بالاستعانة في هذه الدراسة بمنهجين، الأول المنهج الوصفي والثاني المنهج

التحليلي، إذ يتضمن المنهج الوصفي تشخيص الواقع القائم في جرائم الفساد والجرائم المرتبطة بها، إضافة إلى واقع عمل الهيئات المعنية بمكافحة تلك الجرائم والظروف المرتبطة بذلك من تحديات وتبعات إيجابية وسلبية.

سادساً\_ هيكلية الدراسة : بغرض دراسة الإشكالية المطروحة لدينا تم تقسم هذا البحث إلى مطلبين، فدرسنا في المطلب الأول التحقيق الموازي والطبيعة القانونية له، من خلال تقسيمه إلى فرعين، فتناول الفرع الأول عن تعريف التحقيق الموازي، ثم ننتقل لدراسة الفرع الثاني البناء القانوني للتحقيق الإداري الموازي. أما المطلب الثاني فخصص لدراسة أثر التحقيق الموازي، من خلال تقسيمه لفرعين، فتناول في الفرع الأول أثر التحقيق الموازي على الأداء الإداري، أما في الفرع الثاني نوضح أثر التحقيق الموازي على التنمية الاقتصادية.

#### المطلب الأول: التحقيق الموازي والطبيعة القانونية له

إن التحقيق الموازي بما في ذلك التحقيق الإداري الموازي، يتمتع بطبيعة قانونية تجمع بين الخصائص الإدارية والقضائية مما يميزه كأداة لضمان الالتزام باللوائح والقوانين، ومعالجة المخالفات بطرق مستقلة ومتكاملة مع الأنظمة القانونية الأخرى، كما إنه يعتمد على تحقيق التوازن بين الاستقلالية الإدارية والتناغم مع الأطر القانونية الأخرى، هذا النوع من التحقيقات يهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان العدالة داخل المؤسسات مع احترام القوانين الوطنية والدولية. بناءً على ذلك سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين، سوف نتحدث عن تعريف التحقيق الموازي في الفرع الأول، ثم ننتقل لدراسة الفرع الثاني البناء القانوني للتحقيق الإداري الموازي.

#### الفرع الأول: تعريف التحقيق الموازي

إن المشرع العراقي لم يدور تعريفاً للتحقيق الإداري لأنه يعد التحقيق الإداري وسيلة الهدف منها الوصول إلى الغاية وهي الوقوف على الحقائق واستجلاء الحق وصولاً إلى كشف مواطن

الخلل في مؤسسات الدولة لمعالجتها بالاستناد إلى السلطات ائمنوحة بموجب القوانين، وإعمالاً لمبدأ دوام سير مؤسسات الدولة بانتظام واضطراد وتحقيق المصلحة العامة<sup>(1)</sup>.

إن المحقق يشرع في إجراءات جمع الأدلة لإثبات وقائع الجريمة ويفعل ذلك لأن اطلأعه على حقيقة تلك الوقائع يساعده على حصر شبهة الاتهام في شخص أو أشخاص معينين، فإذا تم له ما تقدم انتقل إلى الشروع في الإجراءات اللازمة للتحقق من شخصية الجاني، وذلك بالتعمق في التحقيق مع الأشخاص الذين أشارت إليهم الأدلة التي سبق له استحصالها، ويعززها بأدلة أخرى<sup>(2)</sup>. لقد خلت التشريعات الوضعية من تعريف مرحلة التحقيق الابتدائي تاركة ذلك للشرح والفهاء من أهل القانون، لذا وجدت تعاريف كثيرة لهذه المرحلة تتشابه في مضمونها، وإن اختلفت من حيث الشكل، ومن هذه التعريفات تعرف مرحلة التحقيق الأولي بأنها مجموعة من الإجراءات التي تباشرها سلطات التحقيق بالشكل المحدد قانوناً بغية تمحيص الأدلة والكشف عن الحقيقة قبل مرحلة المحاكمة<sup>(3)</sup>.

فالتحقيق الإداري الموازي هو عملية تحقيق تُجرى بالتزامن مع التحقيقات القضائية أو الجنائية بشأن موضوع معين، ويهدف إلى كشف الحقائق المتعلقة بمخالفات أو أخطاء إدارية داخل جهة معينة، دون التدخل في اختصاصات السلطة القضائية، ويُستخدم هذا النوع من التحقيق غالباً في المؤسسات العامة والخاصة لتحديد المسؤولية الإدارية لموظف أو مجموعة من الموظفين، أو للكشف عن خلل في العمل الإداري قد يؤدي إلى أضرار مالية أو تنظيمية<sup>(4)</sup>.

إذ يُعد التحقيق الإداري الموازي إجراءً يهدف إلى فحص وتقييم الإجراءات والسياسات الإدارية في المؤسسة، وذلك بهدف تحسين الأداء وضمان الامتثال للقوانين واللوائح. يتمثل الهدف

(1) ضياء عباس علي وأحمد علي محمد، أثر الحكم الجزائي على التحقيق الإداري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (8)، العدد(39)، جامعة كركوك، العراق، 2019، ص398.

(2) سيروان شكر سمين، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2020، ص143.

(3) براء منذر كمال عبد اللطيف، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2008، ص95.

(4) سيروان شكر سمين، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، مرجع سابق، ص155.

الرئيسي للتحقيق الإداري الموازي في تحقيق التوازن بين الشفافية والعدالة في المؤسسة، وضمان حقوق الموظفين والعملاء.

وتتضمن خطوات التحقيق الإداري الموازي جمع البيانات والوثائق ذات الصلة، وإجراء المقابلات مع الأطراف المعنية، وتحليل الأدلة والمعلومات المتاحة. كما يتضمن التحقيق تقديم التوصيات لتحسين الإجراءات والسياسات الإدارية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لضمان عدم تكرار الأخطاء أو المخالفات.

يعتمد نجاح التحقيق الإداري الموازي على حيادية وكفاءة المحققين، وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية في العملية، كما يتطلب التحقيق التعاون مع جميع الأطراف والاستفادة من خبراتهم وآرائهم في سبيل تحقيق الهدف المنشود، يُعتبر التحقيق الإداري الموازي أداة أساسية لضمان سير العمل بكفاءة ونزاهة، وتحقيق التوازن بين مختلف مصالح الأطراف المعنية.

كما إن البحث عن جرائم الفساد لا يكون فعالاً ومنتجاً لآثاره إلا إذا كان بوسائل متزامنة مع تطور الإجرام ويستعملها مختصون يدركون جيداً كيفية توجيهها، ولاعتبار أن جرائم الفساد من الجرائم المنتشرة بكثرة وفي كل المجالات، فإن من أهم أسباب انتشارها هو طابعها السري ومعرفة الموظف بكيفية التلاعب بالوظيفة واستغلال الثغرات الموجودة للتكسب منها، لذلك وجب على الضابطة القضائية من أجل نجاح وسلامة الإجراءات القيام بالإجراءات الصحيحة وفي الوقت الصحيح، مع استغلال كل ما من شأنه أن يوصلهم إلى وجود أو إثبات جريمة معينة من جرائم الفساد.

إن الفساد بات يتخطى حدود الدول، فقد تتم جريمة الفساد في عدد من الدول، حيث يتم إخفاء العوائد التي تنتج عن جرائم الفساد في حسابات بمصارف في دول أخرى<sup>(1)</sup>، والاتفاقيات الدولية

(1) من الاتفاقيات والوثائق الدولية التي قدمت تعريفاً لظاهرة الفساد: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3514 لعام 1975 ويعد هذا القرار أول شجب عالمي للفساد بكافة أشكاله، اتفاقية التعاون بين الدول العربية في مجال مكافحة الفساد والرشوة ل عام 1983، وثيقة الأمم المتحدة لجنة بازل بسويسرا بشأن منع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي لأغراض غسل الأموال لعام 1988، إعلان نابولي حول الجريمة المنظمة والعبارة للحدود ومكافحة الفساد لعام 1994، إعلان الأمم

والإقليمية المنظمة لمكافحة الفساد عملت عن طريق تجريمه وبيان أحكام العقاب عليه، فيما عنيت المنظمات والهيئات الدولية بوضع تعريف للفساد بصورة عامة<sup>(1)</sup>. وتعريف الفساد كافة تشير إلى أن غاية الفساد هي تحصيل مصالح خاصة، وتغليبها على المصالح العامة.

كما يقصد بالتحقيق الموازي" في المجال المالي عملية جمع الأدلة المالية إلى كشف التعاملات المالية للمشتبه بهم وتحديد مصادر الأموال المتحصلة من الجرائم وغسيل الأموال، وذلك من خلال كشف الحركات المالية وتتبعها، وتقديم الأدلة اللازمة للتحقيق واتخاذ الإجراءات القانونية كالاتهام والحجز والمصادرة"، وتوصي مجموعة العمل المالي (FATF) بضرورة إجراء تحقيق مالي موازٍ لكل قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها، حيث تقوم المحكمة بفتح تحقيق مالي متزامن مع التحقيق الجنائي للبحث عن مصادر الأموال المتحصلة من الجريمة وربطها بالجريمة الأصلية<sup>(2)</sup>.

كما يعرف التحقيق الابتدائي الموازي أنه "إجراء تحقيق مالي يتم بالتوازي وبالتزامن مع أي تحقيق جنائي تقليدي أو مع أي تحقيق في قضية غسيل أموال و/ أو في قضية تتعلق بجريمة أصلية"، وتفرض التحقيقات المالية الابتدائية الموازية بعض التحديات العملية المرتبطة بشكل خاص بتنوع عناصر الأدلة، وبالأجل الزمنية المخصصة، وبالدمج القائم بين الأنشطة القانونية والغير القانونية أي (تحديد الأصل الإجرامي والمستفيد الحقيقي)، ويتطور وسائل الدفع

المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية لعام 1996، والمدونة الدولية لسلوك الموظفين العموميين لعام 1996، البرنامج الدولي ضد الفساد لعام 1999، اتفاقيتا القانون الجنائي والقانون المدني بشأن الفساد المعتمدتين من قبل مجلس أوروبا لعام 1999، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية لعام 2000، اتفاقية طوكيو لآسيا والباسيفيك لمكافحة الفساد لعام 2001، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربه لعام 2003.

(1) مفيد دنون يونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص 245.

(2) التحقيق المالي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مقال منشور على الموقع الرسمي للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، متاح على الرابط الإلكتروني:

<https://www.imctc.org/ar/eLibrary/IMCTCBulletin/Topics/Pages/IMCTCBulletinTopic1.asp>

x، تاريخ الزيارة: 2024/11/8.

(الإلكترونية والافتراضية) وبتحديد موقع الأصول في الخارج (تعاون دولي ضعيف وبطيء ومعقد) وبالتنسيق بين السلطات المختصة (تعدد الهيئات المختصة)<sup>(1)</sup>.

نستنتج أن التحقيق الإداري الموازي هو آلية تنظيمية فعالة تسهم في تحقيق الانضباط داخل المؤسسات، مع ضمان استقلالية الإجراء الإداري عن المسار الجنائي، حيث يمثل جوهر تعريفه في التزامه بمبادئ العدالة الإدارية، ومساهمته في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الأفراد وصون مصالح المؤسسات.

### الفرع الثاني: البناء القانوني للتحقيق الإداري الموازي

الإجراء الجزائي يُعتبر جوهر الخصومة، حيث يتضمن كل خطوة تُتخذ لتحقيق أهداف الدعوى الجزائية، وذلك من خلال الكشف عن الحقيقة الواقعية المتعلقة بالجريمة ومدى ارتباطها بالمتهم. ويشمل ذلك الحكم الجزائي الصادر، وتتنوع هذه الإجراءات وتختلف في مختلف مراحل الخصومة الجزائية<sup>(2)</sup>، تستند جميع الإجراءات التي تشكل هيكل الدعوى الجزائية إلى عناصر التحقيق، مما يستدعي الاهتمام بأسلوب تحقيق يضمن تحقيق أعلى مستوى من الواقعية والمعلومات الدقيقة، ومن هنا ظهر التحقيق الموازي الذي يتضمن خطوات أكثر فعالية وسرعة، وأهمية متزايدة نوضحها كما يلي:

### أولاً- مشتملات التحقيق الموازي

يشمل التحقيق الموازي الاستفادة من مصادر معلومات متنوعة، مثل البحث عبر الإنترنت، والقيام بتحقيقات ميدانية، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل تحليل البيانات والتحليل الجنائي الرقمي، يُعتمد على هذا النوع من التحقيقات في المجالات المالية، إذ يسهم في تقديم رؤى أعمق وأكثر شمولية حول القضايا المعقدة والمتعددة الأبعاد.

(1) عزيز محند أكلي، التحقيق المالي الابتدائي الموازي: التحديات والتقنيات، مقال منشور على الموقع الرسمي للديوان المركزي لقمع الفساد، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.ocrc.gov.dz/ar>، تاريخ الزيارة: 2024/11/8.

(2) سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجنائية، الكتاب الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 81.

إذا تعذر تحميل المسؤولية الجنائية وتطبيق العقوبات بسبب المبادئ الأساسية للقانون المحلي، فإنه يجب النص على إمكانية فرض المسؤولية المدنية أو الإدارية وفرض العقوبات المناسبة على الأشخاص الاعتباريين. لا ينبغي أن يمنع ذلك اتخاذ إجراءات موازية، سواء كانت جزائية أو مدنية أو إدارية، تجاه الأشخاص الاعتباريين في الدول التي تتيح أشكالاً متعددة من المسؤولية، حيث يجب أن تتم هذه الإجراءات دون التأثير على المسؤولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين، ويجب أن تكون جميع العقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة<sup>(1)</sup>.

تتضمن عملية التحقيق الموازي مجموعة من الخطوات الأساسية، تبدأ بتحديد الأهداف وتخطيط العمليات، يتطلب هذا النوع من التحقيق إعداداً دقيقاً لجدول زمني، يشمل تحديد الموارد اللازمة وتوزيع المهام بشكل منظم. من الضروري أن يكون هناك تنسيق فعال بين الفرق المختلفة، مع ضمان تبادل البيانات والتواصل المستمر لضمان سير العمل بسلاسة. كما يجب جمع الأدلة والمعلومات وفحصها بدقة وفعالية، مع الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات.

يعتمد التحقيق الموازي على إجراء تحقيق إداري ومالي متزامن مع التحقيق الجنائي، من خلال دمج الخبرات في كلا المجالين، يتم تنفيذ هذا النوع من التحقيق باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المناسبة لدراسة القضايا المعقدة والمتشابكة. يهدف التحقيق الموازي إلى تقديم نتائج دقيقة وشاملة من خلال تحليل معمق للمعلومات والأدلة المتاحة. يتطلب هذا النوع من التحقيق تخطيطاً دقيقاً وتنسيقاً فعالاً بين الفرق المختلفة المشاركة في العملية. من الضروري أن يكون هناك تنسيق جيد بين الجهات المعنية، وضمان تبادل البيانات والمعلومات بشكل سلس وآمن<sup>(2)</sup>.

كما تزداد أهمية الإجراءات التحقيقية كونها على تماس مباشر ودائم مع حقوق الأشخاص وحياتهم، مما حدا بالمشروع إلى تنظيم هذه الإجراءات في نصوص قانونية ضمن قانون أصول

(1) توصيات مجموعة العمل المالي، المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال لعام 2022، ص32.  
 (2) عقد مجلس القضاء الأعلى بالتعاون مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورشة عمل مكثفة للمحققين، مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://aml.iq/?p=45555>، تاريخ الزيارة 2024/11/10.

المحاكمات الجزائية، وقد أحاط المشرع هذه الإجراءات بضمانات وضوابط وقيود تزيد من فعاليتها وتؤدي بالنتيجة إلى الكشف السريع عن الجريمة المرتكبة، دون أن تعطى المجال للقائمين بالتحقيق من المباشرة بالإجراءات التحقيقية والوصول إلى النتائج بشكل اجتهادي أو وفق رغبة القائم بالتحقيق. وتعتبر التحقيقات الموازية ضرورية في العديد من السياقات، مثل التحقيقات الجنائية، حيث يتطلب الأمر جمع الأدلة والمعلومات بسرعة لضمان تحقيق العدالة. كما تُستخدم هذه التحقيقات في مجالات أخرى، مثل التحقيقات الداخلية في الشركات والمؤسسات، حيث يكون من المهم جمع المعلومات والأدلة بكفاءة دون التأثير على سير العمل اليومي.

قامت جبهة مكافحة الفساد المالي في العراق بتعزيز أدواتها وتطوير أساليبها لمكافحة الفساد، حيث اعتمدت أسلوب التحقيق الموازي. وقد تم تنظيم مجموعة من ورش العمل من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون<sup>(1)</sup>، وذلك من أجل تعزيز دور التحقيق المالي الموازي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يسهم في الكشف عن الجرائم والأموال الناتجة عنها واستخداماتها غير المشروعة وطرق تعقبها واستردادها والإسهام الفعال في مصادرتها.

إنّ العراق خطا خطوة مهمة في التصدي للجرائم التي تحقق مكاسب غير مشروعة، من خلال إصدار دليل التحقيقات المالية، يهدف هذا الدليل إلى تعزيز كفاءة التحقيقات المالية في جميع أنحاء البلاد، ليكون بمثابة وثيقة عملية ومرجع إرشادي للإجراءات المتبعة من قبل السلطة القضائية والمؤسسات الرسمية، كما يسعى إلى وضع أسس موحدة لتعريف تقنيات التحقيق المالي<sup>(2)</sup>.

(1) استناداً لإحكام المادة (9/ سابعاً) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015.  
(2) هذا الدليل دليل شامل، مصمم بلغة بسيطة يسهل الوصول إليها، بهدف تزويد السلطات العراقية بالمعرفة والتقنيات اللازمة للتحقيق بشكل فعال في المخالفات المالية والأنشطة غير المشروعة. ومن خلال توفير تعليمات واضحة ورؤى عملية، يمكن هذا الدليل جهات إنفاذ القانون والمدققين والمتخصصين القانونيين من الكشف عن المسارات المالية الخفية، وكشف الممارسات الفاسدة، وضمان تحقيق العدالة. يراجع: العراق يكشف عن دليل راند لتعزيز التحقيقات المالية ودعم

كما يهدف الدليل إلى تعزيز التعاون من خلال التشجيع على إنشاء فرق تحقيق وتدقيق مشتركة واستحداث آليات بين تلك المؤسسات تهدف الى تسهيل إجراءات تبادل المعلومة والتحري والتحقيق ومقاضاة الجرائم واسترداد المتحصلات المالية، وتمكين المحققين والمدققين والمحليين الماليين من الاطلاع بشكل أعمق على الإمكانيات المتاحة لدى المؤسسات الأخرى التي من الممكن إذا تم استثمارها، أن تسهم بنجاح التحقيق، وبالنتيجة تطوير مكافحة الفساد المالي وتدعيم مناهج التدريب.

يعتمد تطبيق أسلوب التحقيق الموازي في العراق بشكل رئيسي على مهام هيئة النزاهة الاتحادية، التي أسست في العراق في أثار جهود حماية المال العام ومكافحة الفساد بموجب القانون التنظيمي الصادر عن مجلس الحكم وقانونها المرقم(30) لسنة 2011، وتعمل على المساهمة في مكافحة الفساد ومنعه وحماية المال العام، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على مختلف المستويات<sup>(1)</sup>، ويتم ذلك من خلال إجراء تحقيقات في قضايا الفساد بواسطة محققي الهيئة، بالإضافة إلى متابعة القضايا التي لا يتولى محققي الهيئة التحقيق فيها<sup>(2)</sup>، وتمارس الهيئة إجراءاتها التحقيقية عبر دائرة التحقيقات التابعة لها لتي تختص بإجراءات التحري والتحقيق في شبهات الفساد، كما إنها تعمل على ملاحقة الكسب غير المشروع من خلال الزام المكلفين بتقديم تقرير كشف الذمة المالية<sup>(3)</sup>.

كذلك يعتمد التحقيق الموازي على أعمال ديوان الرقابة المالية في العراق، حيث منحه قانونه اختصاص الرقابة على المال العام أينما وجد وتدقيقه والرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لرقابته<sup>(4)</sup>، وحدد آلية التعاون مع هيئة النزاهة الاتحادية والجهات الرقابية الأخرى<sup>(5)</sup>.

سيادة القانون، مقال منشور على الموقع الرسمي ل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases/iraq-unveils-groundbreaking-handbook-enhancing-financial-investigations-and-upholding-rule-law> تاريخ الزيارة: 2024/11/10.

(1) أحمد خورشيد حميدي، محمد مظهر ناصر، النظام القانوني لهيئة النزاهة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، 2018، ص121.

(2) المادة (3) من قانون هيئة النزاهة الاتحادية رقم (30) لعام 2011 المعدل.

(3) المادة (16) من قانون هيئة النزاهة الاتحادية رقم (30) لعام 2011 المعدل.

(4) المادة (31) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لعام 2011 المعدل.

(5) المواد (6) (7) (14) (16) (17) (18) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لعام 2011 المعدل.

يعتمد التحقيق الموازي كذلك الأمر على مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي العراقي، والذي يتولى بصورة مركزية في الدولة تلقي البلاغات المتعلقة بالاشتباه بتضمنها متحصلات جريمة أصلية، ويملك حق طلب المعلومات الضرورية لإنجاز عملية التحليل المالي، ويقوم بإجراء عملية التحليل المالي للبلاغات الواردة اليه والخروج بمعلومات ذات قيمة مضافة، ويوفر المكتب تقرير نتائج تحليل الحركات المالية التي قام بها الأشخاص محل التحقيق، وحساباتهم المصرفية وغير المصرفية<sup>(1)</sup>.

نلاحظ أيضاً توجهاً عاماً في منطقتنا العربية نحو اعتماد أسلوب التحقيق المالي الموازي، إذ اتجه لبنان إلى رفع وتعزيز مكافحة الفساد عن طريق إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي يعتمد قانون إنشائها ضمناً التحقيق الموازي، ويمنحها صلاحيات واسعة تهدف إلى الكشف عن الفساد المالي بصورة خاصة، إذ يمكن لها " أن تطلب من أي جهة لبنانية أو أجنبية تزويدها بالمستندات أو المعلومات التي تراها مفيدة لحسن ممارسة مهامها. وعلى الجهات اللبنانية المعنية الاستجابة للطلب دون إبطاء ضمن الاصول القانونية، ويمكن ان يوجه الطلب مباشرة الى الموظف المختص على أن يُعلم رؤسائه بذلك"<sup>(2)</sup>.

كما أن التحقيق الموازي في لبنان يركز أيضاً على عمل هيئة التحقيق الخاصة بمصرف لبنان، فإذا ارتأت هيئة مكافحة الفساد خلال الاستقصاءات التي تقوم بها أنه من الضروري التحقيق في حسابات مصرفية معينة، لها أن توجه طلباً معللاً إلى «هيئة التحقيق الخاصة» المنصوص عليها في القانون المعجل رقم 2015/44 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب لتمارس هذه الأخيرة صلاحياتها المنصوص عليها في القانون المذكور. في حال قررت هيئة

(1) الفقرة (أولاً) من المادة (9) من قانون رقم (39) لعام 2015 قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي.  
(2) المادة (17) من قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 175 الصادر لعام 2020.

التحقيق الخاصة رفع السرية المصرفية عن الحسابات المعنية، يتم ذلك أيضاً لصالح الهيئة. تبليغ «هيئة التحقيق الخاصة» الى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في أسرع وقت ممكن<sup>(1)</sup>.

كما إن العمل في مصر نحو إصدار دليل إرشادي لأعضاء النيابة العامة على مستوى الجمهورية، بشأن بيان إجراءات التحقيقات المالية الموازية وآلياتها للارتقاء بالمستوى الفني لتحقيقات النيابة العامة والأدلة المتحصلة منها، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب المالية للأنشطة الإجرامية ولتتبع الأموال المتحصلة من تلك الأنشطة وضبطها، تمهيداً لمصادرتها قضائياً.

### ثانياً- أهمية التحقيق الموازي:

يهدف التحقيق الموازي إلى تعزيز التعاون المحلي تطبيقاً لأفضل الممارسات لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية التي ولدت العائدات، وحركتها وأماكن وجودها وعن الشبكات الضالعة فيها، وكذلك تعزيز أدوات وأساليب التحقيقات المالية لدى المحققين بخصوص مكافحة تلك الجريمتين، إضافة الى التطبيق العملي للتحقيقات المالية الموازية التي تقوم على فتح تحقيق إداري موازي تزامناً مع التحقيق الجنائي، وذلك من خلال الجمع ما بين الخبرات في كلا مجالات التحقيق<sup>(2)</sup>.

يُتخذ نجاح التحقيقات المالية الموازية في استرداد متحصلات الجرائم معياراً مهماً لتحديد مدى التزام الدولة بمتطلبات مكافحة جرائم غسل الأموال، وعاملاً أساسياً في تقييمها على المستوى الدولي، ومن ثمّ رفعها من قائمة الدول عالية المخاطر، وتتبع أهمية التحقيق المالي والتحقيق الموازي، من دوره في تحديد حركة المال وتوثيقها، فهو يحدّد الدوافع والصلات بين الأشخاص، ويكشف كلّ المشاركين في العمل الإجرامي، والبنية التنظيمية للمنظمات الإجرامية، ويحدّد خطورة كلّ متهم، ويرصد عائدات الجريمة الخاضعة للتحقيق، ويساعد على كشف جرائم

(1) الفقرة(1) من المادة (19) من قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 175 الصادر لعام 2020.

(2) ورشة عمل مع المحققين القضائيين بتاريخ 6/نشرين الأول/2022، مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://aml.iq/?p=45524>، تاريخ الزيارة: 2024/11/12.

أخرى، ويحدّد أماكن المشتبه بهم، والشهود، والضحايا، والوسائل والأساليب المستخدمة في الجريمة.

إن التحقيق الموازي يشكل تحدياً كبيراً، حيث يتطلب تنسيقاً دقيقاً وإدارة فعالة للموارد والفرق المشاركة، إلا إن فوائده تكمن في قدرته على تسريع عملية جمع الأدلة والمعلومات وتقديم نتائج أسرع، مما يسهم في اتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية ودقة، ويمكن القول إن التحقيق الموازي يعد أداة فعالة في عمليات جمع الأدلة والمعلومات في سياقات مختلفة.

كما إن التحقيقات المالية الموازية، ومدى نجاحها في الوصول إلى تحقيق الهدف الأساسي منها والمتمثل في مصادرة متحصلات الجريمة، تعد معياراً مهماً يتحدد على أساسه مدى التزام الدولة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي، ويعتبر ذلك عاملاً حاسماً في تقييمها على المستوى الدولي ومن ثم حذفها من قائمة الدول عالية المخاطر، ونجاح البحث المالي الموازي في دعم البحث الجنائي يتوقف بشكل كبير على تضافر الجهود والتنسيق بين النيابة العامة وأجهزة الإشراف وأجهزة المراقبة والأشخاص الخاضعين والهيئة الوطنية للمعلومات المالية والشرطة القضائية في إطار تكامل الأدوار وتبادل المعلومات<sup>(1)</sup>.

كذلك فهو من المهم للغاية أن يكون المحققون والمدعون العامون على دراية كافية بأساليب التحقيق لتحليل التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بقضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من منظور الاستخبارات والدلائل؛ وطبيعة المساعدة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية، وكيف يمكن أن تلعب تلك المؤسسات دوراً هاماً في الكشف عن الأرباح غير المشروعة من جرمي الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ وإمكانية تحليل التدفقات المالية غير

(1) السيد الداكي، الجمع بين وسائل البحث الكلاسيكية والتحقيق المالي الموازي مدخل أساسي لتطويق جريمة غسل الأموال، مقال منشور على موقع صحافة العرب، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://arab.sahafahh.net/story>، تاريخ الزيارة: 2024/11/12.

المشروعة كأساس للمقاضاة بموجب قوانين مكافحة غسل الأموال والقوانين الأخرى ذات الصلة<sup>(1)</sup>.

نستنتج أن التحقيق الإداري الموازي يعد أداة قانونية مرنة تستند إلى القوانين والأنظمة الوطنية لضمان الحوكمة الرشيدة وتحقيق العدالة الإدارية، كما إن الأساس القانوني له يعكس أهمية الفصل بين المسارات الإدارية والجنائية، مع توفير إطار تكاملي يعزز المساءلة والشفافية داخل المؤسسات.

### المطلب الثاني: أثر التحقيق الموازي

التحقيق الموازي هو عملية إجراء تحقيقات متعددة حول نفس الموضوع أو الجريمة في وقت واحد من قبل جهات مختلفة، مثل الأجهزة القضائية، الإدارية، أو الأمنية، وله تأثيرات كبيرة على مختلف المستويات، سواء في السياقات القانونية أم الإدارية أو الاقتصادية، كما يمكن أن تكون هذه التأثيرات إيجابية أو سلبية بناءً على كيفية تنسيق التحقيقات والإجراءات المتبعة. بناء على ذلك سنقسم المطلب إلى فرعين، نبين في الفرع الأول أثر التحقيق الموازي على الأداء الإداري، أما في الفرع الثاني نوضح أثر التحقيق الموازي على التنمية الاقتصادية.

### الفرع الأول: أثر التحقيق الموازي على الأداء الإداري

يؤدي التحقيق الموازي دوراً محورياً في تحسين الرقابة وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات من خلال فرض آليات تدقيق أكثر دقة وشمولية على الأداء الإداري، فهو يسمح بإجراء تحقيقات متزامنة من قبل جهات مختلفة، مما يحد من فرص التلاعب أو التستر على

(1) مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اتبع المال وسوف تجد الجاني، مقال منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متاح على الرابط الإلكتروني: [https://www.unodc.org/romena/ar/Stories/2019/October/egypt\\_follow-the-money-and-find-the-trafficker\\_financial-investigation-workshop-to-address-trafficking-in-persons-and-smuggling-of-migrants.html](https://www.unodc.org/romena/ar/Stories/2019/October/egypt_follow-the-money-and-find-the-trafficker_financial-investigation-workshop-to-address-trafficking-in-persons-and-smuggling-of-migrants.html) ، تاريخ الزيارة: 2024/11/12.

المخالفات، كما يسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات الإدارية ويضمن مراقبة دقيقة لجميع مراحل العمل، مما يعزز الرقابة الداخلية والخارجية على المؤسسة<sup>(1)</sup>.

وإن تحسين الرقابة من خلال التحقيق الموازي يتحقق عبر التحقق المستمر من الالتزام بالقوانين واللوائح، إذ تعمل الجهات المحققة على مراجعة الأداء الإداري بدقة، مما يقلل من فرص الفساد أو التجاوزات الإدارية، كما أن وجود جهات متعددة تحقق في نفس القضية يخلق بيئة رقابية أكثر صرامة ويمنع احتكار المعلومات أو تضليل الجهات الرقابية.

أما تعزيز الشفافية فيظهر من خلال إلزام المؤسسات بفتح سجلاتها وممارساتها أمام الجهات التحقيقية، مما يجبر الإدارة على توضيح جميع القرارات والإجراءات بشكل علني وواضح، وهذا يساعد في إزالة الغموض عن عمليات اتخاذ القرار ويضمن توفر المعلومات بشكل يمكن التحقق منه، مما يقلل من احتمالات إساءة استخدام السلطة.

وبالنسبة إلى المساءلة، فإن التحقيق الموازي يزيد من إمكانية محاسبة المسؤولين عن القرارات الإدارية الخاطئة أو المخالفات، لأن تعدد الجهات التي تتولى التحقيق يضمن عدم إفلات أي شخص من المحاسبة، كما أنه يُعزز المسؤولية الشخصية والمؤسسية، حيث يكون كل موظف على علم بإمكانية مراقبة أفعاله ومساءلته قانونياً<sup>(2)</sup>.

وبالتالي يسهم التحقيق الموازي في خلق بيئة إدارية أكثر التزاماً بالقوانين والمعايير الأخلاقية، مما يحسن جودة الأداء ويقلل من احتمالات الفساد، كما إن الجمع بين الرقابة الفعالة والشفافية العالية والمساءلة الصارمة يؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات، ويؤكد التزامها بتطبيق العدالة وإدارة الموارد بشكل نزيه وفعال.

(1) ليث عبد الكريم الاسدي، دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري في العراق ومقارنتها مع الجهات الرقابية الأخرى، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق الجامعة الإسلامية في لبنان، 2017، ص125.  
(2) عماد حامد أحمد القدو وإسراء جاسم محمد العمران: التحقيق الابتدائي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص55.

يحفز التحقيق الموازي تحسين جودة العمل من خلال تعزيز الرقابة الداخلية ودفع المؤسسات إلى تبني معايير أعلى في الأداء الإداري، وعندما تُجرى تحقيقات موازية من قبل جهات متعددة، فإن ذلك يفرض على الإدارات مراجعة عملياتها باستمرار للتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل فرص الوقوع في الأخطاء.

كما يسهم التحقيق الموازي أيضاً في تعزيز الالتزام بالمعايير المهنية، حيث يُدرك الموظفون أن أعمالهم تخضع لمراقبة دقيقة من أكثر من جهة، مما يحفزهم على أداء مهامهم بدقة وشفافية. هذا النوع من الرقابة المستمرة يقلل من الإهمال الإداري ويدفع إلى تحسين الإجراءات الداخلية لضمان الامتثال التام للسياسات المؤسسية.

فضلاً عن ذلك، يشجع التحقيق الموازي المؤسسات على تطوير أنظمة الرقابة والجودة، مثل اعتماد آليات أكثر فاعلية لتوثيق العمليات الإدارية ومراجعة الأداء بشكل دوري، عندما تدرك الإدارة أن هناك احتمالاً لخضوعها لتحقيقات متزامنة، فإنها تميل إلى وضع أنظمة رقابية أكثر صرامة، مما يؤدي إلى تحسين جودة العمل وتوفير بيئة عمل قائمة على الشفافية والمساءلة<sup>(1)</sup>.

من ناحية أخرى، فإن التحقيق الموازي يكشف أوجه القصور والخلل في الأداء، مما يدفع المؤسسات إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين جودة العمليات، على سبيل المثال إذا كشف التحقيق عن ثغرات في سير العمل أو ضعف في الالتزام بالإجراءات، فإن الإدارة تكون ملزمة بإجراء تعديلات لتحسين الأداء وتجنب تكرار المخالفات، وبذلك فإن أثر التحقيق الموازي يتجاوز مجرد الكشف عن المخالفات إلى خلق ثقافة مؤسسية قائمة على التحسين المستمر، مما يرفع من مستوى جودة العمل ويضمن تطبيق أفضل الممارسات الإدارية، كما إن هذا الأثر يمتد ليشمل بناء ثقة المجتمع في قدرة المؤسسات على إدارة الموارد بكفاءة والالتزام بمعايير النزاهة والشفافية<sup>(2)</sup>.

(1) محسن عبد الجابري، أهمية التحقيق المالي الموازي في الجرائم المالية، مرجع الكتروني سابق.  
(2) أحمد حسون جاسم العيثاوي، بطلان إجراءات التحقيق الجنائي في مرحلة التحقيق الابتدائي، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2012، ص115.

## والسؤال الذي يثار حول إمكانية تأثير التحقيق الموازي على الأداء الإداري للموظفين وكيفية معالجته؟

قد يكون للتحقيق الموازي بعض التأثيرات السلبية على الأداء الإداري إذا لم يُدار بشكل صحيح فقد يؤدي إلى تباطؤ سير العمل نتيجة انشغال الموظفين بالتجاوب مع متطلبات التحقيقات، كما قد يخلق حالة من الحذر المفرط تؤثر على قدرة المسؤولين على اتخاذ القرارات خوفاً من المساءلة فضلاً عن ذلك، إذا لم يتم التنسيق بفعالية بين الجهات المختلفة، فقد تحدث ازدواجية في الإجراءات مما يزيد من الأعباء الإدارية ويؤدي إلى إرباك العمل.

إذ تُشير إلى الحالة التي يشعر فيها الموظفون بعبء نفسي وعملي متزايد نتيجة خضوعهم لتحقيقات متعددة في الوقت نفسه أو التعامل مع جهات تحقيق مختلفة، ويمكن أن يكون هذا الضغط ناتجاً عن متطلبات مكثفة لتقديم المعلومات، والمخاوف المرتبطة بالمسؤولية الشخصية، وغياب الوضوح بشأن مخرجات التحقيق، فيضطر الموظفون إلى تخصيص وقت كبير للتجاوب مع التحقيقات، مما يقلل من كفاءتهم في تنفيذ الأعمال اليومية، فالضغط المتزايد قد يؤدي إلى الإجهاد النفسي والجسدي، مما يرفع احتمالية التغيب أو طلب الإجازات المرضية.

لذلك، لتحقيق توازن إيجابي بين تعزيز الرقابة وضمان كفاءة الأداء، يجب أن يكون التحقيق الموازي منظماً ضمن إطار قانوني واضح مع آليات تتسبب فعالة بين الجهات المعنية، وتطبيقه بطريقة تحافظ على استمرارية العمل الإداري دون تعطيل أو تشتيت للجهود.

يمكن الاستنتاج بأن التحقيق الموازي يلعب دوراً جوهرياً في تحسين جودة العمل داخل المؤسسات من خلال تعزيز الرقابة الداخلية، ورفع مستوى الشفافية، ودفع الإدارات إلى الالتزام بالمعايير القانونية والمهنية، كما أنه يساهم في الكشف عن أوجه القصور وتصحيح الأخطاء، مما يؤدي إلى تطوير الأداء الإداري واعتماد آليات أكثر كفاءة وفاعلية، ويوفر التحقيق الموازي بيئة عمل أكثر التزاماً ودقة من خلال فرض رقابة مزدوجة، مما يحفز الموظفين على أداء

واجباتهم بمهنية خوفاً من المساءلة، كما إنه يساعد على تعزيز ثقة المجتمع في المؤسسات من خلال ضمان محاسبة المسؤولين وتحقيق العدالة، وبناءً على ذلك فإن أثر التحقيق الموازي لا يقتصر على ضبط المخالفات فحسب، بل يمتد إلى تحسين جودة العمل بشكل مستدام، مما يجعل المؤسسات والمرافق العامة أكثر قدرة على مواجهة التحديات وتحقيق أهدافها وتقديم الخدمات إلى عموم جمهور المواطنين وتطوير المرافق بكفاءة وشفافية.

### الفرع الثاني: أثر التحقيق الموازي على التنمية الاقتصادية

تعزيز الثقة في المؤسسات الاقتصادية يعني زيادة الإيمان من قبل المواطنين، المستثمرين، والشركاء الدوليين في نزاهة وكفاءة المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة، يتحقق هذا من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة وضمن حسن إدارة الموارد بشكل عادل وفعال، مما يطمئن الأطراف المعنية بأن المعاملات الاقتصادية تُدار وفقاً لأعلى المعايير القانونية والأخلاقية<sup>(1)</sup>.

عندما تتم مكافحة الفساد بكفاءة من خلال أدوات مثل التحقيق الموازي، يتأكد الجميع من أن المؤسسات تعمل ضمن إطار قانوني يحمي الحقوق ويمنع التلاعب أو الفساد، على سبيل المثال إذا كانت هناك رقابة صارمة على الإنفاق الحكومي وإجراءات المناقصات، فإن المستثمرين يتقون في أن الأموال العامة تُستخدم بالشكل الأمثل لصالح التنمية الاقتصادية، مما يعزز جاذبية البلاد للاستثمار.

من جهة أخرى، التنظيم الجيد للقطاع الاقتصادي يعكس استقراراً سياسياً واقتصادياً، مما يبعث الثقة في الأسواق المحلية والدولية وجود آليات قانونية للرقابة والمساءلة التي تتبناها المؤسسات الحكومية يشير إلى استعداد هذه المؤسسات للتحقيق في أي تلاعب أو فساد قد يؤثر على السوق، وهو ما يعزز مصداقيتها، فالثقة في المؤسسات الاقتصادية تؤدي أيضاً إلى تحفيز الابتكار والمنافسة العادلة داخل السوق، حيث تشجع الشركات على تقديم منتجات وخدمات

(1) براء منذر كمال و د. نوره رشيد طه: الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري واسترداد الأموال المتحصلة منها، ط1، دار الإبداع، صلاح الدين، 2020، ص150.

جديدة بناءً على بيئة عادلة وشفافة، كما أن الاستقرار الذي توفره هذه المؤسسات يُعد عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء<sup>(1)</sup>.

ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي يعني تحسين كيفية تخصيص وإدارة الموارد المالية العامة بحيث تُستخدم بشكل فعال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويشمل هذا تحقيق الاستفادة القصوى من الأموال العامة من خلال التأكد من أن كل دينار يُنفق على المشاريع والخدمات الحكومية يعود بأكبر فائدة ممكنة للمواطنين والاقتصاد بشكل عام.

يتحقق رفع كفاءة الإنفاق الحكومي عندما تتم مراجعة دقيقة لجميع العمليات المالية الحكومية، بما في ذلك المشتريات والعقود، مما يضمن الشفافية والمساءلة في كيفية تخصيص الموارد، فعندما يُنفذ التحقيق الموازي بفعالية، فإنه يساعد في الكشف عن أي سوء استخدام للموارد أو فساد، مثل التلاعب في العقود أو الفواتير المزورة، وبالتالي يحسن من توجيه الإنفاق نحو الأولويات الوطنية كالتعليم والصحة والبنية التحتية<sup>(2)</sup>.

فضلاً عن ذلك، يسهم التحقيق الموازي في تحقيق استدامة مالية من خلال تقليص الهدر المالي ومكافحة الفساد، مما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتقليل النفقات غير الضرورية، وزيادة قدرة الحكومة على تمويل المشروعات التنموية الهامة.

كما إن تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات الإنفاق الحكومي يمكن أن يُحفز المؤسسات العامة والخاصة على العمل بكفاءة أعلى، إذ يساهم في إنشاء بيئة من المنافسة العادلة والامتثال الصارم للمعايير المالية، وهذا بدوره يعزز الاستقرار المالي ويساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يساعد التحقيق الموازي على تحقيق عدالة المنافسة بين الشركات من خلال منع الاحتكار والتلاعب في المناقصات والعقود الحكومية، مما يساهم في

(1) جمعة قادر صالح، الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة - دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2016، ص20.

(2) مفيد ذنون يونس، مصدر سابق، ص255.

خلق بيئة أعمال عادلة تشجع الابتكار والإنتاجية، إلا أن السؤال الذي يمكن طرحه، هل هناك آثار سلبية للتحقيق الموازي على التنمية الاقتصادية؟

رغم الفوائد العديدة للتحقيق الموازي في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، إلا أن له بعض الآثار السلبية المحتملة على التنمية الاقتصادية إذا لم يُنفذ بشكل مناسب أو إذا كانت هناك تحديات في إدارة التحقيقات، من أبرز هذه الآثار السلبية<sup>(1)</sup>:

1. تباطؤ الإجراءات الاقتصادية: قد يؤدي التحقيق الموازي إلى إبطاء اتخاذ القرارات الاقتصادية بسبب الانشغال المستمر بالتحقيقات وإجراءاتها، على سبيل المثال قد تتأثر المشروعات الحكومية بتأخيرات نتيجة لفحص متعمق للعقود أو تخصيصات الميزانية، مما يؤثر على سير العمل في المشروعات التنموية ويقلل من سرعة تنفيذها. لكن من وجهة نظري أعتقد أنه يشكل ضمانة أساسية لتعزيز النزاهة والشفافية، مما يسهم في تحسين بيئة الاستثمار والتنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

2. تعطيل الأعمال التجارية: في بعض الأحيان قد يؤدي التحقيق الموازي إلى زيادة البيروقراطية وخلق عراقيل في الإجراءات التي قد تنشي الشركات عن الاستثمار أو المشاركة في المناقصات الحكومية، إذا كانت عملية التحقيق تشمل التدقيق في الأعمال الخاصة أو في الصفقات التجارية، قد يشعر رجال الأعمال والمستثمرون بالقلق من احتمال تأثير هذه التحقيقات على سير أعمالهم، مما يثنيهم عن اتخاذ قرارات استثمارية. ويرأي أن هذا النوع من التحقيقات يعزز بيئة الاستثمار من خلال توفير إطار شفاف ونزيه للتعاملات التجارية، بدلاً من أن يكون عائقاً، يعمل التحقيق الموازي على خلق مناخ استثماري أكثر موثوقية، حيث يشعر المستثمرون والشركات بالثقة في أن المنافسة عادلة، وأن العقود والمناقصات تُمنح بناءً على الكفاءة وليس العلاقات أو الفساد.

(1) براء منذر كمال و د. نورس رشيد طه: مصدر سابق، ص 155 .

3. تأثير على ثقة المستثمرين: على الرغم من أن التحقيق الموازي يهدف إلى تعزيز الشفافية، قد يثير مخاوف المستثمرين من التعرض لفحص غير مبرر في استثماراتهم أو مشاريعهم، والشعور بأن التحقيقات قد تطالهم قد يؤدي إلى ترددهم في الاستثمار، خاصة في الدول التي لم تترسخ فيها معايير العدالة القانونية، مما يؤثر سلباً على التدفق الاستثماري والنمو الاقتصادي.

ومن وجهة نظري إن الدول التي تبنت سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية من خلال آليات تحقيق فعالة شهدت زيادة في التدفقات الاستثمارية، لأن المستثمرين يدركون أن أموالهم ستكون في بيئة آمنة لا تتحكم فيها المصالح الضيقة أو الفساد، وعليه فإن التحقيق الموازي لا يُضعف الثقة بالاقتصاد، بل يعززها من خلال خلق مناخ استثماري أكثر عدالة واستدامة.

4. خلق بيئة من الخوف وعدم اليقين: إذا كانت التحقيقات لا تتم بشفافية أو دون تحديد قواعد واضحة، قد تخلق بيئة من الخوف بين المسؤولين الحكوميين والشركات، مما يؤدي إلى الجمود الإداري والاقتصادي، في بعض الحالات قد يتجنب المسؤولون اتخاذ قرارات حاسمة خوفاً من الوقوع تحت التحقيق، مما يؤدي إلى تباطؤ في تنفيذ السياسات الاقتصادية.

لكن أعتقد أن التحقيقات لا تهدف إلى معاقبة المسؤولين بقدر ما تهدف إلى تعزيز بيئة عمل نظيفة ومنظمة تحفز الإنتاجية والاستثمار، مما يسهم في تسريع تنفيذ السياسات الاقتصادية بدلاً من عرقلتها. ولذلك، فإن التحقيق الموازي ليس معيقاً، بل هو عنصر ضروري لضمان اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة قائمة على معايير الشفافية والنزاهة.

لذلك، يجب أن تتم إدارة التحقيقات الموازية بشكل متوازن، مع ضمان عدم التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية، عبر التنسيق الفعال بين الجهات المختصة وإيجاد حلول لضمان سرعة وفعالية الإجراءات، دون التأثير على سير العمل الاقتصادي.

## الخاتمة

بعد الانتهاء من دراستنا في موضوع ( الإطار القانوني لتأثير التحقيق الموازي) توصلنا إلى استنتاجات ومقترحات نبينها كما يلي:

### أولاً\_ الاستنتاجات

1. إن التحقيق الإداري الموازي هو آلية تنظيمية فعالة تسهم في تحقيق الانضباط داخل المؤسسات، مع ضمان استقلالية الإجراء الإداري عن المسار الجنائي، حيث يتمثل جوهر تعريفه في التزامه بمبادئ العدالة الإدارية، ومساهمته في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الأفراد وصون مصالح المؤسسات.
2. أن التحري وجمع الأدلة في التحقيق الموازي يجب أن يتم وفق ضوابط قانونية تضمن المشروعية، وحماية حقوق الأفراد، وتعزز التعاون بين الجهات المعنية، ويشمل ذلك الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية، احترام حقوق المتهمين، ضمان موثوقية الأدلة، وتنسيق التحقيقات لتجنب التضارب والازدواجية، كما يجب الحفاظ على سرية المعلومات وضمان عدم انتهاك الإجراءات القانونية لضمان عدالة وفعالية التحقيق.
3. أن التكامل بين التقارير التدقيقية والتحقيق الموازي يمثل أحد العوامل الأساسية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في العراق، إذ تساهم هذه العلاقة في تحسين جودة الرقابة المالية والإدارية، وتدعم الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات حكومية أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة.

### ثانياً\_ المقترحات

1. ندعو المشرع بوضع إطار قانوني واضح يحدد حقوق وواجبات الجهات التي تقوم بالتحقيق الموازي، مع ضمان عدم تعارضه مع سير العدالة أو انتهاك حقوق الأفراد.

2. ندعو المشرع إنشاء آلية قانونية تسمح بالتعاون بين الجهات القضائية والجهات التي تقوم بالتحقيق الموازي، بحيث يتم تبادل المعلومات دون التأثير على نزاهة المحاكمات.
3. يجب تعزيز القوانين التي تحمي الصحفيين والجهات المستقلة التي تقوم بالتحقيق الموازي من الضغوط السياسية والملاحقات القانونية التعسفية، بإضافة نص قانوني إلى قانون قانون حماية الصحفيين العراقي قانون رقم (21) لسنة 2011 ينص على: تعمل شبكة الإعلام العراقي على التنسيق مع هيئة النزاهة في تبادل المعلومات العامة التي لا تتعارض مع سرية التحقيقات الجارية، وتُسهم في توعية الرأي العام بآليات مكافحة الفساد، ويُعدّ كل إجراء تعسفي أو تهديد موجّه إلى الصحفيين العاملين على قضايا الفساد انتهاكاً لحرية التعبير والعمل الصحفي، وتلتزم الجهات الأمنية والقضائية بمتابعة مرتكبيه وإحالتهم للقضاء.
4. ندعو المشرع بإضافة مادة خاصة بتوفير الحماية القانونية والمادية للمبلغين عن الفساد والشهود والخبراء، بما ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المادة 32).

#### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً\_ الكتب القانونية

1. سيروان شكر سمين، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2020.
2. براء منذر كمال عبد اللطيف، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2008.
3. عماد حامد أحمد القدر وإسراء جاسم محمد العمران: التحقيق الابتدائي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
4. أحمد حسون جاسم العيثاوي، بطلان اجراءات التحقيق الجنائي في مرحلة التحقيق الابتدائي، ط1، المكتبة القانونية، بغداد، 2012.
5. براء منذر كمال و د. نورس رشيد طه: الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري واسترداد الأموال المتحصلة منها، ط1، دار الإبداع، صلاح الدين، 2020.

6. جمعة قادر صالح، الفساد الإداري وأثره على الوظيفة العامة - دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2016.

7. سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجنائية، الكتاب الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

#### ثانياً\_ الرسائل والأطاريح

1. ليث عبد الكريم الاسدي، دور هيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري في العراق ومقارنتها مع الجهات الرقابية الأخرى، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق الجامعة الإسلامية في لبنان، 2017.

#### ثالثاً\_ المجالات والدوريات

1. مفيد دنون بونس، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

2. ضياء عباس علي وأحمد علي محمد، أثر الحكم الجزائي على التحقيق الإداري، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (8)، العدد(39)، جامعة كركوك، العراق، 2019.

3. أحمد خورشيد حميدي، محمد مظهر ناصر، النظام القانوني لهيئة النزاهة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، 2018.

4.

#### رابعاً\_ القوانين

1. قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015.

2. قانون هيئة النزاهة الاتحادية رقم (30) لعام 2011 المعدل.

3. قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لعام 2011 المعدل.

4. قانون مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد رقم 175 الصادر لعام 2020.

#### خامساً\_ المواقع الالكترونية

1. التحقيق المالي في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مقال منشور على الموقع الرسمي للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.imct.org/ar/eLibrary/IMCTCBulletin/Topics/Pages/IMCTCBulletinTopic1.aspx> ، تاريخ الزيارة: 2024/11/8.

2. عزيز محند أكلي، التحقيق المالي الابتدائي الموازي: التحديات والتقنيات، مقال منشور على الموقع الرسمي للديوان المركزي لقمع الفساد، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://www.ocrc.gov.dz/ar> ، تاريخ الزيارة: 2024/11/8.

3. عقد مجلس القضاء الاعلى بالتعاون مع مكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ورشة عمل مكثفة للمحققين ، مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://aml.iq/?p=45555>، تاريخ الزيارة 2024/11/10.



4. العراق يكشف عن دليل رائد لتعزيز التحقيقات المالية ودعم سيادة القانون، مقال منشور على الموقع الرسمي ل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط الإلكتروني:  
<https://www.undp.org/ar/iraq/press-releases/iraq-unveils-groundbreaking-handbook-enhancing-financial-investigations-and-upholding-rule-law>، تاريخ الزيارة: 2024/11/10.
5. ورشة عمل مع المحققين القضائيين بتاريخ 6/تشرين الأول/2022، مقال منشور على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، متاح على الرابط الإلكتروني:  
<https://aml.iq/?p=45524>، تاريخ الزيارة: 2024/11/12.
6. السيد الداكي، الجمع بين وسائل البحث الكلاسيكية والتحقيق المالي الموازي مدخل أساسي لتطويق جريمة غسل الأموال، مقال منشور على موقع صحافة العرب، متاح على الرابط الإلكتروني:  
<https://arab.sahafahh.net/story>، تاريخ الزيارة: 2024/11/12.
7. مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اتبع المال وسوف تجد الجاني، مقال منشور على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متاح على الرابط الإلكتروني:  
[https://www.unodc.org/romena/ar/Stories/2019/October/egypt\\_follow-the-money-and-find-the-trafficker\\_financial-investigation-workshop-to-address-trafficking-in-persons-and-smuggling-of-migrants.html](https://www.unodc.org/romena/ar/Stories/2019/October/egypt_follow-the-money-and-find-the-trafficker_financial-investigation-workshop-to-address-trafficking-in-persons-and-smuggling-of-migrants.html)، تاريخ الزيارة: 2024/11/12.